﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧﴾ [الرّعد: 17]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

عَـوْدٌ إلى ضَـرْبِ الأمـثـالِ؛ لـلاعْـتِـبـارِ والاتّـعـاظِ، بما يَنفعُ ويَبْقَى

لمّا كانَت سورةُ الرّعد قد ركّزَت منذ بدايتِها على مَقصدِ التّوحيد، ونبْذِ الشّركِ، وساقَت على ذلك الدّليلَ يَتلوه الدّليلُ، والمثالَ يتبعُه المثالُ، وخاطبَت المُشركين بالتّقريعِ والتّهكُّم والإنكارِ، وحاكمَتْهم إلى البَديهيّات، ووجَّهَت إليهم الاستفهاماتِ مُتعدّدةَ الأغراض، تصريفًا وتفنُّنًا، وتلوُّنًا في الخطاب، لعلّهُم أن يثوبوا إلى رُشدِهم، ويَعودوا إلى صوابِهم، لمّا تمَّ ذلك فيما مَضى، ولمّا كان ذلك كُلُّهُ لم يُؤثِرْ شيئًا على أهل الباطلِ، فلم يُراجعوا أنفسَهم، ولم يُلبّوا نداءَ الفِطرةِ فيهم، فقسَت قلوبُهُم، وانطمسَت عقولُهم، عادَتِ الآياتُ إلى ضرب الأمثالِ، فعسى أن يكونَ في إعادة ضَرْبِها عِظةٌ لمُتّعِظٍ، وعِبرَةٌ لمُعتَبِرٍ، فساقَت هنا مَثلَين للحقّ النّافعِ، والباطلِ الزّاهقِ، فقال سُبحانه: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ ... إلي آخر الآية.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَسَالَتۡ﴾: أصلُ السَّيْلِ يدُلُّ على جَرَيانٍ وامتدادٍ[1]، والسَّيلُ اسْمٌ لا مَصدَرٌ، وجَمعُهُ سُيولٌ يُقالُ: سالَ الشَّيءُ سَيلاً وسَيَلانًا جَرَى. وهو الماءُ الكَثيرُ السّائلُ[2] ويُطلَقُ السّيلُ على المَوضِعِ الّذي

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سيل).
(2) ابن سيده، المُحكم: (سيل)، والرّاغب، المفردات: (سال).

تَجتَمِعُ فيه مياهُ الأوديةِ ونَحوها، ثمّ تَجري منه لِتَنتَقِلَ إلى مكانٍ أخفَضَ مِنه. والمُرادُ بالسَّيل في الآية: جَريانُ الماءِ في الأودية[1].

2) ﴿أَوْدِيَةٌۢ﴾: أصلُ الوادي: المَوضِعُ الَّذي يَسيلُ فيه الماءُ، وأوديةٌ: جمعُ وادٍ، وسُمّي واديًا لخروجِه وسَيلانِه، والوادي كلُّ مَفرَجٍ بين جبالٍ وآكام، وتلالٍ يكونُ مَسلَكًا للسَّيل أو مَنفَذًا[2]. والمُرادُ بـ (الأوديَة) في الآية: الحَفيرُ المُتَّسِعُ المُمتَدُّ مِنَ الأرضِ الَّذي يَجري فيهِ السَّيلُ[3].

3) ﴿بِقَدَرِهَا﴾: أصلُ (قدر) يدُلُّ على مَبلَغِ الشَّيءِ وكُنهِهِ ونِهايَتِه، فالقَدْرُ: مَبلَغُ الشَّيءِ ونِهايَتُهُ، يُقالُ: قَدْرُهُ كذا؛ أي: نِهايَتُهُ. ويأتي بمعنى التَّقديرِ، وهو: بيانُ كَمّيةِ الشَّيءِ، يُقالُ: قَدَرَ الشَّيءَ بالشَّيءِ، يَقدُرُه، قَدرًا، وقَدَّرَه؛ أي: قاسَهُ وبَيَّنَ مِقدارَهُ[4]. والمُرادُ ﴿بِقَدَرِهَا﴾ في الآية: بملئِها ما أطاقَتْ[5].

4) ﴿فَٱحْتَمَلَ﴾: أصلُ كلمةِ الاحتِمالِ مِنَ الحَملِ، وهو: الرَّفعُ، يُقالُ: حَمَلَ الشَّيءَ على ظَهرِ الدّابَّةِ يَحمِلُهُ حَمْلًا وحُمْلانًا[6]؛ أي: رَفَعَهُ ووَضَعَهُ عليه، فهو مَحمولٌ وحَميلٌ[7]، والحَملُ: ما كانَ على ظَهرٍ أو رَأسٍ، ويأتي الاحتِمالُ والتَّحَمُّلُ بمعنى التِزامِ الشَّيءِ والتَّكَفُّلِ بِهِ، تَقولُ: احتَمَلَ عنه الدَّينَ وتَحَمَّلَهُ إذا التَزَمَ به وضَمِنَهُ[8]. والمقصودُ بالاحتمالِ في الآية: الرَّفعُ؛ أي: رفعَه على وجهِ الماءِ[9].

5) ﴿زَبَدًا﴾: أصلُ (زبد): يدلُّ على تولُّدِ شيءٍ عن شيءٍ[10]، مِن ذلك: زَبَدُ الماءِ: ما يَطفو عليه مِن تَراكُمِ أمواجِهِ، وقَد أزبَدَ الماءُ يَزبدُ؛ أي: صارَ ذا زبدٍ[11]. والزَّبَدُ أيضًا: لعابٌ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/3923.
(2) الخليل، العين: (ودي)، والرّاغب، المفردات: (وادي)، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (ودي).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/118.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (قدر).
(5) مجاهد، تفسير مجاهد، ص: 406.
(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حمل).
(7) ابن سيده، المُحكم، وابن منظور، لسان العرب: (حمل).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حمل).
(9) ابن عجيبة، البحر المديد: 3/18.
(10) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زبد).
(11) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (زبد).

أبيض على مِشفرِ الجَمَل[1]، والزُّبدُ اشتُقَّ منه لمشابَهَتِه إيّاهُ في اللَّونِ[2]. ومنَ البابِ الزَّبدُ، وهو العَطيةُ. يُقالُ زَبَدتُ الرَّجُلَ زَبدًا: أعطَيتُهُ[3]. والمُرادُ بالزَّبَدِ في الآية: هو الغثاءُ الَّذي يَعلو على وجه الماءِ[4].

6) ﴿رَّابِيًا﴾: أصلُ (ربو): يدلُّ على الزّيادةِ والنَّماءِ والعُلوِّ، تَقولُ مِن ذلك: رَبا الشَّيءُ يَربو، إذا زادَ، ومِنه أُخِذَ الرِّبا الحَرام[5]، والرّابيةُ: ما ارتفعَ منَ الأرض[6]، ورَبا الرّابيَةَ يَربوها، إذا عَلاها[7]. والمقصودُ بقوله ﴿رَّابِيًا﴾ في الآية: عاليًا عليه، مُرتَفِعًا فوقَه[8].

7) ﴿يُوقِدُونَ﴾: أصلُ (وقد): يدُلُّ على اشتِعالِ نارٍ. وقَدَتِ النّارُ تَقِدُ واتَّقَدَتْ وتَوَقَّدَتْ، وأوقَدتُها أنا[9]. والوَقودُ يُقالُ للحَطَبِ المجعولِ للوُقودِ[10]، وهو أيضًا: ما تَرى مِن لَهَبِها لأنّه اسمٌ، والوُقودُ المَصدَرُ[11]. والوُقودُ: فِعلُ النّارِ إذا وقَدَتْ. والوَقَدُ: نَفسُ النّارِ. ووَقدَةُ الصَّيفِ: أشَدُّهُ حَرًّا[12]. والمقصودُ بقوله ﴿يُوقِدُونَ﴾ في الآية: يُشعِلون النّارَ.

8) ﴿حِلْيَةٍ﴾: (حلو) ثلاثة أصول، الثالث منها: الحَلْيُ: يدُلُّ على تحسينِ الشَّيءِ[13]. وهو كلُّ حِليَةٍ حلَّيتَ بِهِ امرأةً أو سَيفًا أو نحوَه مِن مَصوغِ المعدنيّات أوِ الحِجارَة. والجميعُ حُلي[14]. وحِليَةُ الشَّيءِ صِفَتُهُ[15]. والمُرادُ بـ ﴿حِلْيَةٍ﴾ في الآية: ما يُتحَلَّى به ويُتَزيَّنُ.

9) ﴿مَتَٰعٍ﴾: أصلُ المَتعِ: الامتدادُ والارتفاعُ[16]، يُقالُ: جبلٌ ماتِعٌ: طويلٌ شاهِقٌ. وقد مَتَعَ النَّهارُ مُتوعًا: ارتفعَ وبلغَ غايةَ ارتفاعِه قبلَ الزَّوالِ. والمتوعُ هو امتدادُ الشَّيء مع قوَّتِه

(1) الخليل، العين: (زبد).
(2) الرّاغب، المفردات: (زبد).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زبد).
(4) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/464.
(5) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ربو).
(6) الخليل، العين: (ربو).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ربي).
(8) الزّحيليّ، التّفسير المنير: 13/144.
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (وقد).
(10) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (وقد).
(11) ابن منظور، لسان العرب: (وقد).
(12) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وقد).
(13) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حلو).
(14) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن سيده، المُحكم: (حلي).
(15) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن سيده، المُحكم: (حلو - حلي).
(16) الرّاغب، المفردات: (متع).

وكمالِ حالِه: كتلك الموصوفات حيث يُلحَظُ فيها الامتدادُ طولًا أو بقاءً مع جَودةٍ وكمالِ حالٍ؛ ولذا استُعملَ في ما يبلُغُ به الشَّيءُ ذلك من قوَّةٍ باطنةٍ وزادٍ وأسبابهما[1]. والمَتاعُ: ما يَستمتعُ به الإنسانُ في حوائجِه، مِن ذلكَ المَسكوكُ الَّذي يَتعامَلُ به النّاسُ مِنَ الذَّهبِ والفِضَّةِ[2]. والمقصودُ بـ ﴿مَتَٰعٍ﴾ في الآية: ما يُتَمَتَّعُ به ويُنتَفَعُ مِنَ المعادن الثَّمينةِ والأواني ونحوِها ممّا يُصنَعُ منَ الذّهب والفضّة للمُترَفين.

10) ﴿يَضۡرِبُ﴾: أصلُ الضَّربِ: إيقاعُ شيءٍ على شيءٍ وإصابَتُهُ بِهِ، يُقالُ: ضَرَبَهُ بالعصا، يَضرِبُهُ، ضَربًا؛ أي: أوقَعَها عليه[3]. والضَّربُ الصِّنفُ منَ الأشياء؛ يُقالُ: هذا مِن ضَربِ ذاك؛ أي: مِن نَحوِه، وجمعُه ضروبٌ[4]، وضَربُ الأمثالِ: اعتِبارُ الشَّيءِ بالشَّيءِ وتَمثيلُه بِهِ، يُقالُ: ضَرَبَ اللّه مثلًا؛ أي: وصَفَ وبَيَّنَ، قيلَ مأخوذٌ: من ضَربِ الدِّرهَم؛ أي: صَوغُه لإيقاعِ المَطارِقِ، سُمّي بِهِ لتَأثيرِه في النُّفوسِ. وقيلَ: إنَّه مأخوذٌ منَ الضَّريبِ؛ أي: المَثيلِ. تَقولُ: هو ضَريبُه، وهُما مِن ضَريبٍ واحِدٍ؛ لأنَّه يَجعَلُ الأوَّلَ مِثلَ الثّاني[5]. والمُرادُ بقوله ﴿يَضۡرِبُ﴾ في الآية: يُبَيِّنُ ويُمَثِّلُ[6].

11) ﴿جُفَآءٗۖ﴾: أصلُ الجَفاءِ: ابتِعادُ الشَّيءِ عَنِ الشَّيءِ، يُقالُ: جَفا الشَّيءُ يَجفو جَفًا وتَجافٍ؛ أي: ابتَعَدَ، وكُلُّ شَيءٍ إذا لَم يَلزَم شَيئًا فهو جافٍ عَنهُ[7]، والتَّجافي والمُجافاةُ: التَّباعُدُ والإبعادُ، والجَفوَةُ: البُعدُ بينَ الشَّيئَينِ[8]، والجُفاءُ ما نَفاهُ السَّيلُ وأبعَدَهُ[9]، ويُقال: أجفَأتِ القِدرُ بزَبدِها: إذا ألْقَت زَبَدَها عنها، ومِنهُ اشتِقاقُ الجَفاءِ[10]، وضِدُّ الجَفاءِ: القُربُ والاتِّصالُ واللُّزومُ[11]. والجَفاءُ: الغِلظَةُ، يُقالُ: جَفا الثَّوبُ يَجفو إذا غَلُظَ[12]، والجافي: غَليظُ

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (متع).
(2) الخليل، العين: (متع).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضرب).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ضرب).
(5) الزّبيديّ، تاج العروس: (ضرب).
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/120.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جفو).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جفو).
(9) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (جفو).
(10) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 227.
(11) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (جفو).
(12) ابن الأثير، جامع الأصول: 10/64.

الطَّبعِ، ويأتي الجَفاءُ بمعنى: الإعراض، جَفَوتُ الرَّجُلَ إذا أعرَضتُ عنه[1]. والمقصودُ بالجُفاء في الآية: الطَّريحُ المَرمي[2].

12) ﴿فَيَمْكُثُ﴾: أصلُ المُكثِ يدُلُّ على تَوَقُّفٍ وانتِظارٍ وتلبُّثٍ في المكانِ[3]، يُقال: رَجُلٌ مَكيثٌ قَد مَكُثَ مَكاثَةً: وهو الرَّزينُ الّذي لا يَعجَلُ في أمرِه[4]. والماكِثُ: المُنتظِرُ[5]. والمقصودُ بالمكث في الآية: الاستقرارُ في المكان.

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

فَضْلُ الله تعالى دائمٌ، مُستمرٌّ، مُثبِتٌ لرُبوبيّتِه الكاملةِ

ضربَ اللّه سُبحانَه مَثَلًا للحَقِّ والباطلِ بماءٍ أنزَلَه منَ السَّماءِ، فجَرَت به أوديةُ الأرضِ بقَدرِ صِغَرِها وكِبَرِها، فحمَلَ السَّيلُ غُثاءً طافيًا فوقَه لا نفْعَ فيه، وضربَ مَثَلًا آخرَ: هو المعادِنُ يوقِدونَ عليها النّارَ لِصَهرِها؛ طلَبًا للزّينةِ – كما في الذَّهَبِ والفِضَّةِ – أو طلَبًا لمنافِعَ يَنتفِعونَ بها – كما في النُّحاسِ – فيخرجُ منها خَبَثُها ممّا لا فائدةَ فيه، كالّذي كان مع الماءِ، بمثلِ هذا يضربُ اللّه المَثَلَ للحقِّ والباطلِ؛ فالباطلُ – كغُثاءِ الماءِ والمعادِنِ – يتلاشَى أو يُرمَى؛ إذ لا فائدةَ منه، والحقُّ – كالماءِ الصّافي والمعادِنِ النَّقيَّةِ – يبقَى في الأرضِ للانتفاعِ به، كما بيَّنَ لكم هذه الأمثالَ، كذلك يضرِبُها للنّاسِ؛ ليتَّضِحَ الحَقُّ مِن الباطِلِ، والهُدَى منَ الضَّلالِ[6].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيّ:

بَلاغةُ الفصْلِ بالاسْتِئنافِ الابتدائِّي:

تَسجيلُ جِرمانِ المُشركين، منَ الانتفاعِ بالأدلّةِ الهاديةِ

قولُه تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ كلامٌ جديدٌ مُستأنَفٌ استئنافًا ابتدائيًّا، مَسوقٌ لضربِ مثَلٍ جديدٍ للحقِّ والباطلِ، وفائدتُه "تسجيلُ

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (جفا).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النّهاية: (مكث).
(4) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (مكث).
(5) الخليل، العين: (مكث).
(6) جماعة من علماء التفسير، المختصر في تفسير القرآن، ص: 251.

حِرمانِ المُشركين منَ الانتفاعِ بدلائلِ الاهتداءِ الّتي مِن شأنِها أن تَهدي مَن لم يَطبَعِ اللّه على قلبِهِ، فاهتدَى بها المُؤمنونَ"[1].

التّعْبيرُ عنِ الإنزالِ بالماضي ﴿أَنزَلَ﴾:

التّمْثيلُ بما هو مُحقَّقٌ، أوْقَعُ في القلوبِ، وأبْلَغُ في إظْهارِ الغُيوبِ

عبَّرَ عنِ الإنزالِ بالماضي في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ لِتَحقُّقِ وقوعِ ما جرى به المَثَلُ؛ فإنزالُ الماءِ منَ السّماءِ مُشاهَدٌ مَلموسٌ من جميعِ المُخاطَبين، و"التّمثيلُ بما هو كائنٌ مُحقَّقٌ أوقعُ في القلوبِ، وأبْلَغُ في إظْهارِ الحقِّ والغُيوبِ"[2].

إضْمارُ فاعلِ الإنزالِ (جلَّ في علاه):

الإضْمارُ طلبًا للإيجازِ، مُفيدٌ في الإبانةِ عنِ المُرادِ

أضمرَ فاعلَ ﴿أَنزَلَ﴾ فلم يقُلْ: (أنْزَلَ اللّه)؛ لكونِه مَعلومًا، واقتضاءُ غرَضِ الإيجازِ ألّا يذكُرَ ما يُمكنُ الاستغناءُ عن ذكرِهِ.

معنَى ﴿مِنَ﴾ في قولِهِ تعالى ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾:

السَّماءُ مُبتدأُ إنزالِ الماءِ، ومَنْبعُ العطاءِ العُلويِّ الأوْفَى

﴿مِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لابتداء الغايةِ؛ فبدايةُ إنزال الماءِ إنّما يكونُ منَ السّحاب الّذي في السّماء. وفي لفظ ﴿مِنَ﴾ استعارةٌ تبعيّةٌ حرفيّةٌ؛ لأنّ مباديَ الماء لمّا كانَت مِنَ السَّماءِ جعلَ نفسَهُ مِنَ السَّماءِ[3].

بَلاغةُ الإطْنابِ في ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾:

من عاداتِ القُرآنِ في التّمثيلِ التّصْريحُ بإنزالِ الماءِ منَ السّماءِ

عادةُ القرآن الكريم عندَ الإخبار أوِ التّمثيلِ بإنزال الماءِ؛ فإنّه يصرِّحُ بكوْنِه ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، مع أنّ التّعبيرَ بـ ﴿أَنزَلَ﴾ وحدَها كافٍ في الدّلالة على كوْنِه منَ السّماءِ، والّذي يظهرُ أنّ مَرجِعَ ذلك إلى الآتي:

أوّلًا: التّنبيهُ ولَفْتُ الأنظار إلى هذه النّعمةِ الّتي بها قِوامُ حياةِ النّاس، وهي نعمةُ إنزالِ الماء منَ السّماء، فتحيا به الأرضُ الميّتةُ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/116.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/485.
(3) الخفاجيّ، عناية القاضي عناية القاضي: 5/231.

فيحيا النّاسُ بحياتِها، ولا جَرَمَ فقد سمَّى اللّه تعالى إنزالَه رِزقًا في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾ [غافر: 13].

ثانيًا: الآيةُ واردةٌ في التّسجيل على المُشركين، والنّعْيِ عليهم عدمَ إيمانِهم وعدمَ انتفاعِهم بالأدلّة المُعينةِ على الاهتداءِ إلى اللّه، ففي تذكيرِهم بهذه النّعمةِ الّتي لا يجهلونَ قدرَها؛ لحاجتِهم إليها دومًا - حيثُ لم تكنْ عندَهم أنهارٌ - تذكيرٌ تصويريٌّ، وكأنّهُم وقتَ الخطابِ يَنظرون إلى السّماء يَنزلُ منها الماءُ، ربّما كانَ ذلك أدْعى إلى الاعتبار ومراجعةِ حالِهم.

ثالثًا: التّنبيهُ على ما تمرُّ به دورةُ تكوينِ المياه، فقد باتَت هذه الدّورةُ مَعروفةً من قِبَلِ مَن له صلةٌ بالعلم، حيث تتبخَّرُ مياهُ الأنهار والبحارِ، بفعْلِ حرارةِ الشّمسِ؛ لتتكثَّفَ في السّماء، فيتكوَّنَ السّحابُ الّذي يَنزلُ منه الماءُ. وقد أُشيرَ إليه قريبًا في قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢﴾ [الرّعد: 12]؛ أي: الثِّقالَ بالماء الّذي يَنزلُ على الأرض مرّةً ثانيةً بقَدرِ اللّه، وهكذا دَوالَيكَ في دورةٍ مُتكرِّرةٍ.

بَلاغةُ المَجازِ المُرسَلِ في سياقِ الآيةِ الكريمةِ:

إيثارُ السَّماءِ على المُزْنِ، أوِ السّحابِ، أبلَغُ في الدّلالةِ

المرادُ بالسّماء هنا معناها العُرفيّ[1]؛ أي: الّذي كان يعرفُه العربُ، وهي القبّةُ الزّرقاءُ. وفي إيثار التّعبيرِ بها دونَ المُزنِ أوِ السّحابِ، مع أنّ الماءَ يتكوّنُ فيه؛ لكوْنِ السّحابِ موجودًا في السّماء، فهو جزءٌ منها، باعتبار أنّ السّماءَ كلُّ ما علا وارتفعَ، فهو مَجازٌ مُرسَلٌ، علاقتُه الكلّيّةُ أوِ الحاليّةُ. وغرضُهُ النّظرُ إلى السّماء نفسِها، لا باعتبار كونِها مَهبطَ الماءِ فقط؛ بل باعتبارِها مَهبطَ الوحْيِ أيضًا. وقد يشيرُ إلى هذا الرّبط قولُه تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ٢٢﴾ [الذاريات: 22].

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/486.

تَقْديمُ شبْهِ جملةِ ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ على المفعول ﴿مَآءً﴾:

السَّماءُ مَهبِطُ النِّعمِ، غِذاءً للبدنِ، والقلبِ، والرّوحِ

قدَّمَ الجارَّ والمجرورَ ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، فلم يقُلْ: (ماءً مِنَ السَّماءِ)؛ اهتمامًا بالسّماء نفسِها، كما سلفَتِ الإشارةُ إليه، لا باعتبار كونِها مَهبِطَ الماءِ فقط؛ بل باعتبارِها مَهبِطَ الوحْيِ أيضًا؛ والشّاهدُ أنّها هنا لم تَرِدْ في مَقامِ الإنعام، ولكن في سياق تعنيفِ المُشركين على شِرْكِهم، وعلى عدمِ اعتبارِهم بالأدلّةِ الواضحةِ على الإيمان، على مَحمَلِ: هلّا آمنتُم بغِذاء القلبِ والرّوحِ المُنزَلِ منَ السّماءِ، وهو القرآنُ، كما تنعّمتُم بغذاء البدنِ المُنزَلِ منها أيضًا، وهو الماءُ.

إيثارُ لفْظِ الماءِ على الغَيْثِ:

التّعبيرُ بالماءِ أعمُّ منَ التّعبيرِ بالغيْثِ أوِ المطرِ

آثرَ التّعبيرَ بـ (الماء) دونَ الغيثِ؛ لأنّ الغيثَ إنّما يُعبَّرُ به في مَقامِ الإنعامِ والرّحمةِ[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشّورى: 28]، فعبَّرَ هنا بالماء باعتبارِ أنّه الاسمُ الأعمُّ الّذي يعمُّ ما كانَ رحمةً كالغيثِ، أو نقمةً وعذابًا كالتّعبيرِ بالمطرِ[2].

سِرُّ تَنْكيرِ لفْظِ الماءِ في قوله ﴿مَآءً﴾:

الماءُ المُنْزَلُ كثيرٌ، ولم يَنْضَبْ عَطاؤه منذُ فجْرِ التّاريخِ

نكَّرَ الماءَ في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ للدّلالة على كثرتِه؛ لقولِه بعدها: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾، وكثرتُهُ دليلُ الدّوامِ.

وَجْهُ العطْفِ بحرفِ (الفاء):

بيانُ أنّه ما إنْ يَنْزِلِ المطرُ حتّى يسيلَ في الأودية مُتَدَفِّقًا

قولُهُ تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾، وفيه عبَّرَ بالفاء دلالةً على سُرعة الاستجابةِ، على معنى: أنّه بمُجرَّدِ نزولِ الماءِ، يتجمَّعُ بكثرةٍ في الأوديةِ على هيئةِ سَيْلٍ.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 195.

(2) صنّفَهُ ابن عاشور ضمن عادات القرآنِ، وقال: ما سمّى اللهُ مطرًا في القرآن إلّا عذابًا. يُنظر: التّحرير والتّنوير: 1/124.

تَوْجيهُ التّعبيرِ بلَفْظِ ﴿فَسَالَتْ﴾ في السّياقِ:

في التّعبير بـ ﴿فَسَالَتْ﴾ دلالةٌ على كثرة الماءِ الّذي جرى فيها، فـ(سال) يُقالُ للماء إذا طَغَى وجَرَى. والسّيلُ هو الماءُ الكثيرُ الجاري[1].

الماءُ المُنزَلُ كثيرٌ طاغٍ، وسَيَلانُه تدفُّقٌ للحياةِ، ونفعٌ للمَخلوقاتِ

دَلالةُ جمْعِ ﴿أَوْدِيَةٌ﴾ في سياقِ الآيةِ الكريمةِ:

دلَّ جمْعُ الأوديةِ – وهو جمعُ قِلّةٍ ﴿أَوْدِيَةٌ﴾ – على قلّتِها عددًا، وهو المُناسِبُ؛ لأنّ تجمُّعَ الماءِ الكثيرِ، يُناسبُهُ العددُ القليلُ منَ الأودية الّتي تجمَعُه، حتّى إنّه لَيَبْدو بعدَ تجمُّعِه فيها كأنّها أنهارٌ، ولا يناسبُ هنا جمعُ الكثرةِ (وديان)؛ لأنّه سيُفهمُ منه تشتُّتُ الماءِ وتوزُّعُه لا تجمُّعُهُ، وهو خلافُ المَقصود.

بِتَجمُّعِ الماءِ في الأوديةِ، تَبْدو كأنّها أنهارٌ مُتدفِّقةٌ

سِرُّ تَنْكيرِ الأوديةِ في قوله ﴿أَوْدِيَةٌ﴾:

السّرُّ في تنكير ﴿أَوْدِيَةٌ﴾ هو الدّلالةُ على تناوُبِها؛ بمعنى: أنّ الماءَ يسيلُ فيها بالتّناوبِ[2]، ولا يسيلُ في جميعِها مرّةً واحدةً، فهذا لا يحقِّقُ المقصودَ؛ إذِ المقصودُ هو التّعبيرُ عن كثرة الماءِ وقلّةِ الأوديةِ؛ ليناسبَ كثرتَه واجتماعَه. جاء في الكشّاف: "فإنْ قلت: لمَ نُكِّرَتِ الأوديةُ؟ قلتُ: لأنّ المطرَ لا يأتي إلّا على طريق المُناوبةِ بين البقاعِ، فيسيلُ بعضُ أودية الأرضِ دونَ بعض"[3]. ويُشعِرُ التّنكيرُ أيضًا باختلاف هذه الأوديةِ، وتنوُّعِها حجمًا، وسَعةً، كما يدُلُّ قولُه تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾.

الأوديةُ يَسيلُ فيها الماءُ بالتّناوُبِ، فيتجمَّعُ السّيلُ إلى وادٍ هنا، ثمّ لآخرَ هناك

فائدةُ الحالِ في قولِه تعالى ﴿بِقَدَرِهَا﴾:

أكثرُ العلماءِ[4] على أنّ ﴿بِقَدَرِهَا﴾ صفةٌ لـ ﴿أَوْدِيَةٌ﴾؛ لكونِها نكرةً، فالجملةُ بعدَها صفةٌ. لكنْ نصَّ ابنُ عاشور على أنّ قولَه تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ هو في مَوضِع الحالِ من ﴿أَوْدِيَةٌ﴾، وعلّلَ ذكرَهُ بأنّه من

اسْتِقبالُ الوادي للماءِ وسَيَلانُه فيه، بحسبِ سَعتِهِ

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (سيل).
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 5/231.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/523.
(4) السّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 7/38، والعكبريّ، التّبيان: 2/756.

مَواضِع العِبرَةِ، وهو أنْ كانَت أخاديدُ الأوديةِ على قدرِ ما تحتمِلُهُ منَ السّيولِ، بحيثُ لا تَفيضُ عليها، وهو غالِبُ أحوالِ الأوديةِ. وهذا الحالُ مَقصودٌ في التّمثيل؛ لأنّه حالٌ دالٌّ على انصراف الماءِ لنفعٍ لا ضُرَّ معَه؛ لأنّ منَ السّيولِ جَواحِفَ، تَجرُفُ الزّرعَ والبيوتَ والأنعامَ[1].

ومِن هنا فالتّعبيرُ بقوله تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ له دلالتُه في التّركيب، وهو النّصُّ على اختلاف الأوديةِ طولًا وقِصَرًا، وضيقًا واتّساعًا، بحيث يأخذُ كلُّ واحدٍ منها قدرَ ما يحتملُهُ منَ السّيول، حتّى لا يزيدَ عليها الماءُ فيفيضَ، فيمكنَ أن يوقِعَ ضررًا بالبيوت وبالزّروع وبالأرواح أيضًا، كما هو مُشاهَدٌ مَعلومٌ؛ أي: أنّ كلَّ وادٍ يستقبلُ الماءَ، بحسب سَعتِه، ويحتملُهُ بملئِهِ؛ الكبيرُ بكِبَرِه، والصّغيرُ بِصِغَرِه[2]، وبمقداره الّذي عرفَ اللّه أنّه نافِعٌ لِلمَمطورِ عليهم غيرُ ضارٍّ[3].

بَلاغةُ الاحْتِراسِ في قوله ﴿بِقَدَرِهَا﴾:

ذكــرُ لـفـظِ (بِقَدَرِها)، يَدْفعُ تَـوهُّـمَ زيـادةِ الـسَّـيـلِ، عن طاقةِ الأوديةِ

دلَّ قولُه تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ على الاحتراس[4]، وذلك أنّ ذكرَهُ يدفعُ توهُّمَ زيادةِ ماءِ السّيل عن طاقة احتمالِ الأوديةِ، فيكونُ دلالةً على المَضرَّة دونَ المَنفعةِ، فالسّيلُ عندما يزيدُ عن طاقة الوادي، فإنّه ينتشرُ ليجتاحَ كلَّ ما يقابلُه من بيوتٍ وزروعٍ ومَتاجرَ، وهو خلافُ المَقصودِ منَ المَثَل.

بَلاغةُ التّشْبيهِ التّمْثيلِّي في السّياقِ:

الـصّـورةُ التّمْثيليّةُ أذْعى للتّفكُّرِ، وأبلَغُ في الرّدْعِ

لمّا كانَ المقصودُ في جملة ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ التّشبيهَ بالهَيئَةِ كلِّها، جيءَ في حكاية ما تَرتَّبَ على إنزال الماءِ بالعطف بفاء

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/118. ولأنّ صاحبَ الحال ﴿أَوْدِيَةٌ﴾ نكرةٌ، فالأرجحُ تقديرُ مُسوِّغٍ لأن يكونَ صاحبَ الحال، وتقديرُه: أوديةٌ كائنةٌ بِقَدرِها لتكونَ النّكرةُ مَخصوصةً بالوصف، وهو إذن مُسوِّغُها، أو أن يكونَ المُسوِّغُ هو تقديرَ مضافٍ، أي: فسالَت مياهُ أوديةٍ. وابنُ عاشور طوى السّببَ فلم يذكرْه.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 16/409.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/523.

(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 5/113.

التّفريعِ في قولِه: ﴿فَسَالَتْ﴾ وقولِه: ﴿فَٱحْتَمَلَ﴾، فهذا تَمثيلٌ صالِحٌ لِتَجزئةِ التّشبيهاتِ الّتي تَرَكَّبَ منها، وهو أبلغُ التّمثيلِ[1]. والتّمثيلُ إنْ "كانَ وعْظًا كان أشْفَى للصّدر، وأدْعَى إلى الفكرِ، وأبلغَ في التّنبيه والزّجر، وأجدرَ بأن يُجلّيَ الغايةَ[2]، ويُبصّرَ الغايةَ، ويُبرِئَ العليلَ، ويَشفي الغليلَ"[3].

بَلاغةُ المَجازِ في قوله تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ﴾:

الأوْديـــــةُ لا تَسيـلُ، وإنّما يَسيلُ الماءُ الّذي فيها

يمكنُ حملُ قولِه تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ﴾ على المجاز اللُّغويِّ في كلمة ﴿أَوْدِيَةٌۢ﴾، مُرادًا بها الماءُ، وعليه فالمَجازُ هنا مُرسَلٌ، علاقتُهُ المحلّيةُ، حيثُ أطلقَ المَحلَّ وهو ﴿أَوْدِيَةٌۢ﴾، وقصدَ الماءَ الجاريَ فيها، أو يكونُ المجازُ هنا منظورًا فيه إلى الإسناد؛ أي: إسنادِ السّيلِ إلى الأودية، وعليه فالمَجازُ هنا عقليٌّ؛ لأنّ الأوديةَ لا تسيلُ، وإنّما يسيلُ الماءُ الّذي يكونُ فيها، وهو شبيهٌ بالتّعبير بجرْيِ الأنهارِ، فالأنهارُ لا تجري، وإنّما يجري الماءُ الّذي فوقَها. وهذا شرحُ ما لخصَّه الشّهابُ بقوله: "فإطلاقُه – أي: لفظ الأوديةِ – على الماء الجاري، إمّا مجازٌ لغويٌّ بإطلاق اسْمِ المَحلِّ على الحالِّ، أو عقليٌّ، والتّجوُّزُ في الإسناد"[4].

سِرُّ إسْنادِ السَّيلانِ إلى الوادي دونَ الماء:

تَـضـويـرُ أنّ الـوادِيَ يَسيلُ فـعـلًا؛ لـكـثرةِ تَدفُّقِ الماءِ

الغرَضُ البيانيُّ منَ الإسناد في قول الله تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ تصويرُ المَشهدِ للسّامعِ أو القارئِ بهيئةٍ تُشعِرُ على سبيل التّخيُّل، بأنَّ الواديَ يَسيلُ فعلاً لكثرة تدفُّقِ الماءِ وارتفاعِ نِسبتِه في جانبَي الوادي؛ فيُتوهَّمُ في لحظات الانبهارِ، أنّ الأوديةَ تجري أيضًا مع الماء[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/117.
(2) الغاية: كلُّ ما أظلَّك من فوق رأسِك كالسّحاب ونحوه.
(3) الجرجانيّ، أسرار البلاغة، ص: 87.
(4) الخفاجيّ، عناية القاضي: 5/231.
(5) القمّاش، من لطائف ونكات البلاغة العربيّة، ص: 164.

ومن بديعِ هذا إضفاءُ السّيلان على الأودية، وهي لماء السّيولِ فيها، أنَّ الأوديةَ حينما تسيلُ فيها السّيولُ العارِمةُ، توقِعُ في خيال المُشاهِدِ المُندَهِشِ أنّ الأوديةَ والجبالَ أنفُسَها تسيلُ مع حركة المياهِ الجارفةِ فيها. وفي ذلك نقلٌ للأسماء أوِ الصِّفات من مَواضِعها الطّبيعيَّةِ وإضفاؤها على غيرها[1].

دَلالةُ حرفِ (الفاء) في السّياقِ الكريمِ:

اختِمالُ السَّيلِ للزَّبدِ الرّابي، ظاهرةٌ طبيعيّةٌ مألوفةٌ

دلّتِ الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ﴾ على سرعة احتمالِ السّيلِ للزّبَد الرّابي؛ أي: الغُثاءُ المُنتفِخُ من عِظمِ رَغوتِه؛ فإنّه بمُجرَّدِ سيلانِ الأوديةِ بالماء، تحوَّلَ إلى غُثاءٍ عظيمِ الرَّغوة.

إيثارُ لفْظِ ﴿فَٱحۡتَمَلَ﴾ (فعلًا ماضيًا):

الزَّبَدُ مُلازِمٌ للسّيلِ، وهو مُتحقِّقُ الحصولِ

آثرَ التّعبيرَ بالفعل الماضي ﴿فَٱحۡتَمَلَ﴾؛ ومعناه: حَمَلَ، جاءَ فيه افتَعَلَ بمعنى المُجرَّدِ كاقتَدَرَ وقَدَرَ[2]؛ للدّلالة على تحقُّقِ وقوعِه، فالزَّبَدُ عادةً ما يلازمُ السّيلَ؛ لأنّ اندفاعَ الماءِ يجمَعُه، ثمّ يذهبُ جُفاءً أو يَطفو فوقَ سطحِه مُنتفِخًا، ليبدِّدَهُ الهواءُ، أو أنّ التّعبيرَ بالماضي مع ترقُّبِ ما لم ينزِلْ منه، هو تغليبٌ للموجود على غير المَوجودِ، أو تنزيلٌ للمُنتظَرِ مَنزِلةَ الواقعِ[3].

وَجْهُ وُرودِ السَّيلِ مَعرفةً لا نكرةً:

السّيلُ مَعرِفةٌ؛ لكونِهِ مَفهومًا مِنَ الفعلِ قبلَه، أو للعَهدِ الذِّكريِّ

أوردَ لفظَ ﴿ٱلسَّيۡلُ﴾ مَعرفةً لا نكرةً؛ لأنّه عنى به ما فُهِمَ منَ الفعلِ - ﴿فَسَالَتۡ﴾ - وهو لو ذُكِرَ لكان نكرةً، فلمّا أُعيدَ أُعيدَ بلفظِ التّعريفِ، نحوَ: رأيتُ رجلًا فأكرمتُ الرّجلَ[4]، أو أنّه عُرِّفَ لِكونِه معهودًا؛ أي: عهدًا ذِكريًّا، في قوله: ﴿أَوۡدِيَةُۢ﴾ سواءٌ حملْنا اللّفظَ على مجازِهِ المُرسَلِ، بأنْ يكونَ المُرادُ به الماءَ، أو حملنا

(1) القمّاش، من لطائف ونكات البلاغة العربيّة، ص: 164.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/373.
(3) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/489.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/373، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 6/276.

الإسنادَ على المجاز العقليِّ، فسنَفهَمُ أنّه الماءُ أيضًا، بقرينة نسبةِ السّيلانِ إليه[1].

سِرُّ العُدولِ عن جمْعِ لَفْظِ ﴿ٱلسَّيْلُ﴾:

يَنْدَفِعُ السّيلُ مُتّصِلًا دفعةً واحدةً

وإنّما لم يجمعْ لفظَ ﴿ٱلسَّيْلُ﴾، كما جمعَ لفظَ ﴿أَوْدِيَةٌۢ﴾؛ فيُقالُ: (فاحْتَمَلَتِ السُّيولُ)؛ لأنّه في الأصل مصدرُ الفعل (سال)[2] وأفردَه؛ لأنّ السَّيلَ يندَفعُ مُتّصلًا بقوّةٍ مرّةً واحدةً، ويجتازُ أوديةً مُختلِفةً مُتعدِّدةً مُتنوِّعةً فَجَمَعَ.

سِرُّ تَنْكيرِ لَفْظِ ﴿زَبَدًا﴾:

حَقَّرَ الزّبَدَ، ونَوَّعَ مادّتَهُ؛ لتدقيقِ الوصْفِ، واستبانةِ العِظةِ

تنكيرُ الزّبدِ في قولِه تعالى: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ للتّحقير؛ بوصْفِه يعمُّ كلَّ ما يَجرفُه السّيلُ في مَسيرِه، ويستغرقُ كلَّ ما يقابلُه في طريقه، لاحتمال السّيلِ - لأجل ما اختُصَّ به منَ الحركة، والانحدارِ، وقوّةِ الاندفاعِ - زَبَدًا رابيًا مُتنوِّعًا يَعلو على ظهر الماءِ.

لفْظُ (الزّبد) بين الحقيقةِ والمَجازِ:

يُرادُ بالزّبدِ الرّغوةُ، أو ما يَعمُّ الغُثاءَ وغيرَه

الزَّبَدُ معروفٌ وهو الرَّغوةُ الّتي تطفو فوقَ الماء، ومن صفاتِه الخِفّةُ[3] الّتي تسوِّغُ له هذا الطَّفو، ويحدثُ نتيجةَ تفاعلاتٍ مُعيّنةٍ بين ماء السّيل، وما يحملُه في طريقه من أتربةٍ، وحشائشَ، ومُخلَّفاتٍ، وغُثاءٍ؛ أي: العشبُ اليابسُ كما ذكرَ القونويُّ، الّذي يرى كذلك، أنّه مَجازٌ إنْ أُريدَ به ما يعمُّ الغُثاءَ وغيرَهُ ممّا يحصُلُ من اضطراب الماء[4]؛ أي: يكونُ مَجازًا مُرسَلًا، علاقتُه المُسبيَّةُ؛ لأنّ الزَّبَدَ مُسبَّبٌ عنه، فيكونُ من باب إطلاقِ المُسبَّبِ وإرادةِ السّبب. لكنْ إنْ أُريدَ بالزَّبَد هنا معناه المذكورُ؛ أي: الرّغوةُ الّتي تطفو فوق الماء، فهو تعبيرٌ حقيقيٌّ لا مجازَ فيه، وهو الأظهرُ.

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/487.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/487.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/315.
(4) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/487.

دَلالةُ وصْفِ الزَّبدِ بالرّابي في الآيةِ الكريمةِ:

لا يَدْخلُ في الزّبدِ الرّابي، ما كان ثقيلًا لا يَطْفو

الرّابي معناه المُنتفِخُ العالي[1]؛ وذلك بسببِ خفّتِه وتخلُّلِ الهواء في أثنائِه. ووصفَ الزّبدَ بالرّابي ليُخرِجَ ممّا احتملَه السّيلُ ما يكون ثقيلًا لا يَطفو كالأشجار الثّقيلة[2] والمَعادنِ ونحوِها، ممّا لا يصلحُ للطَّفو بسبب ثِقلِه، وفيها المفيدُ بلا شكٍّ، فيكونُ منَ الباقي الّذي ينفعُ النّاسَ، فلا يذهبُ جُفاءً كالزَّبَد.

بَلاغةُ تَشْبيه الحقِّ بالماءِ والجوهرِ الصّافي، والباطلِ بالزّبدِ:

الصّالحُ النّافعُ يبقَى، والباطلُ عـمـرُه قـصـيرٌ، وخطرُه حقيرٌ

هنا جزءٌ منَ التّشبيه المُركَّبِ الكائنِ في الآية، ضُرِبَ فيه مثلٌ للحقّ والباطل؛ إذ شبّهَ فيه الحقَّ بالماء الصّافي؛ إذ لا يناسبُهُ مثلًا إلّا أنْ يكونَ صافيًا خالصًا نافعًا "خاليًا منَ المَضرّة، ولا يكونُ كبعض الأمطار والسّيول الجَواحِف"[3] أمّا الباطلُ فما أبلغَ تمثيلَهُ بالزَّبَد؛ لأنّ الزَّبَدَ قد يبدو فوق الماء، كأنّه زينةٌ لها، لكونِه مُنتفِخًا طافيًا، غير أنّه مع أوّل تدفُّقٍ للهواء، يذهبُ أدراجَ الرّياح، وكأنّه لم يكنْ موجودًا، بل لم يكنْ شيئًا مذكورًا، وهكذا الباطلُ قد يتبهرجُ ويتبختَرُ في زينتِه، فيُغري ضعافَ النّاس، لكنَّه مع أوّلِ عاصفةٍ للحقّ، لا ترى له من أثرٍ، إلّا أثرَ الخيبةِ والوبالِ على أهله، فشابَهَ الزَّبَدَ الّذي لم يصمدْ أمام أوّلِ عاصفةٍ منَ الرّياح، وهكذا الحالُ، فإنّه لا يبقى إلّا الصّالحُ النّافِعُ، وأمّا الباطلُ فعمرُهُ قصيرٌ وعظيمُه حقيرٌ، وإنْ أوهمَ خلافَ ذلك.

جَوازُ أن يكونَ المَثَلُ للقرآنِ والقلوبِ:

الماءُ مثلُ القرآن، لِما فيه من حياةِ القلوبِ

كما تمَّ توجيهُ إجراء المَثَلِ على أنّه للحقّ والباطل، فإنّه يمكنُ أن يكونَ أيضًا للقرآن وللقلوب، والسّياقُ يحتملُهما معًا، ولا يبعدُ الجمعُ بينَهما، وتحريرُ إجراءِ المَثَلِ عندئذٍ أنّ "الماءَ مثلُ القرآن لِما فيه من

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/14.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/14، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/123.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/523.

حياة القلوبِ، وبقاءِ الشّرعِ والدّينِ، والأوديةُ مَثَلٌ للقلوب، ومعنى ﴿بِقَدَرِهَا﴾ على سِعةِ القلوبِ وضيقِها، فَمِنها ما انتُفِعَ به فَحَفِظَهُ ووَعاهُ وتدبَّرَ فيه، فَظَهَرَت ثمرتُهُ، وأدركَ تَأويلَهُ ومعناهُ، ومنها دونَ ذلك بطَبَقَةٍ، ومنها دونَهُ بطَبقاتٍ. والزَّبَدُ مثلُ الشُّكوكِ والشُّبَهِ وإنكارِ الكافرين أنّه كلامُ اللّه، ودَفعِهم إيّاهُ بالباطلِ. والماءُ الصّافي المُنتَفِعُ به مِثلُ الحقِّ"[1].

دَلالةُ العطْفِ بالواوِ في قوله: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ جملةٌ معطوفةٌ على جملة ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ للتّشريك بينَهما في ضرْب المَثَلِ، لِما هو نافِعٌ وغيرُ نافعٍ، فالعطفُ "لِضربِ مَثلٍ آخرَ"[2].

أهمّيّةُ العطْفِ في التّشريكِ في ضَرْبِ الأمثالِ

معنَى (من) المُدْغَمةِ في (ما) في السّياقِ:

(من) في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ ابتدائيّةٌ دالّةٌ على مُجرَّدِ كونِه مبتدأً وناشئًا منه؛ أي: نشأ منه. وجوِّزَ كونُها للتّبعيض؛ أي: هو بَعضُهُ؛ وردَّهُ أبو السّعود بأنّهُ يُخِلُّ بالتّمثيلِ[3].

بيّنَ السّياقُ ما يَنْشأُ من إيقادِ النّارِ

فائِدةُ (ما) الموصولةِ في السّياقِ الحكيمِ:

(ما) موصولةٌ، وفائدتُها هنا الإيجازُ، فالتّعبيرُ بها أخصرُ وأجمعُ[4]، فضلًا عن كونِه يدلُّ على العُموم؛ وذلك أنّ الموصولَ جَمَعَ بإيجازٍ كلَّ أنواعِ المعادنِ منَ الذّهب والفضّة ونحوِهما، دون الحاجةِ إلى تفصيلِها، والخروجِ عن حدّ الإيجاز.

التّعبيرُ بـ(ما) أخصرُ وأجمعُ وأعمُّ

سِرُّ العُدولِ عنِ اسمِ الذّهبِ والفضّةِ إلى الموصولِ:

التّعبيرُ بالموصول والعُدولُ عن تسمية الذّهبِ والفضّة إلى الموصوليّةِ، بقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾؛ أي: ومِنَ

إبرازُ قِلّةِ الاكتراث بالذّهبِ والفضّةِ، بعدمِ ذكْرِ اسمِهما

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/372، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/117.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/277.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/14، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 6/277.
(4) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/277، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/119.

الّذي توقِدون عليه، لتحقيقِ غرضَين، فضلًا عن غرضِ الإيجاز الّذي مرَّ ذكرُه، وهما:

الأوّل: أنّ جملةَ الصّلة ﴿يُوقِدُونَ عَلَيْهِ﴾ مقصودةٌ بالذِّكر؛ لأنّ الوقودَ هو سببُ حصول الزَّبدِ، ومِن ثَمَّ ففي النّصِّ عليه غرضٌ وحاجةٌ.

الثّاني: إبرازُ قلّةِ الاكتراثِ بالذّهب والفضّة بالعُدول عن ذكر اسمهما تهاونًا بهما وترفُّعًا، وبالنّصِّ على الإيقاد عليهما في النّار المُستلزِم للطّرقِ بالمَطارِق، وفيه منَ الإهانة ما هو ظاهرٌ، والغرضُ الحدُّ من ولَعِ النّاسِ المُبالَغ بهما، فإنّ اسمَيْهما قد اقترنا بالتّعظيم في عُرفِ النّاس[1]، وهذا لا ينافي كونَه ضُرِبَ مَثَلًا للحقّ؛ لأنّ مَقامَ الكبرياءِ يقتضي التّهاوُنَ به، مع الإشارة إلى كونِه مَرغوبًا فيه مُنتفَعًا به بقوله تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾، فوَفّى كُلًّا منَ المَقامَين حقَّهُ[2].

التّعبيرُ عنِ الإيقادِ بالمضارعِ ﴿يُوقِدُونَ﴾:

في التّعبير بالمضارع دَلالةٌ على استمرار الإيقادِ وتجدُّدِه؛ لأنّ إذابةَ المَعادن وصَهرَها يحتاجُ وقتًا طويلًا، ودَيْمومةً في تسليط النّارِ عليها، والمُتحقِّق باستمرارِ الإيقادِ.

الصَّهرُ يحتاجُ دَوامَ تَسليطِ النّارِ على الشّيءِ المَصْهورِ

تَوْجيهُ القراءةِ القرآنيّةِ في ﴿يُوقِدُونَ﴾ و(توقِدونَ):

قرأ أكثرُ القرّاء (توقِدونَ) على الخطاب، وتوجيهه أنّه لاتّساقه مع ما قبلَه منَ الخطاب، وهو قولُه: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾، في حين قرأه حمزةُ، والكسائيُّ، وحفصٌ عن عاصمٍ، وخلفٍ ﴿يُوقِدُونَ﴾ على الغَيبة؛ وتوجيهُه أنّه لاتّساقه مع ما قبلَه منَ الغَيبة في قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾، ويجوزُ على القراءتين - الخطاب والغَيبة - أن يُرادَ عُمومُ النّاسِ[3].

بِجماعِ القراءتَين يُـــرادُ عُـمـومُ النّاسِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/119، والخفاجيّ، عناية القاضي: 5/232.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/277.
(3) الفارسيّ، الحجّة للقرّاء السّبعة: 5/16.

سِرُّ تَعْديةِ الإيقادِ بـ (على) وإسنادِه إلى (الهاء):

عُدّي ﴿يُوقِدُونَ﴾ بـ ﴿عَلَيْهِ﴾؛ لأنّ الغرضَ ليس الإخبارَ عن إيقاد النّارِ، وإنّما عمّا أوقِدَت عليه النّارُ ولأجلِه، وهو الذّهبُ والفضّةُ، ولذلك أسندَ الضّميرَ إليها فقال: ﴿يُوقِدُونَ عَلَيْهِ﴾، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القَصص: 38].

ليسَ الغرَضُ الإخبارَ عن إيقادِ النّارِ، وإنّما عمّا أوقِدَت عليه النّارُ

سِرُّ العُدولِ عن ذِكْرِ إخراجِ ما يوقِدون عليه منَ الأرضِ:

ولم ينصَّ على إخراج ما يوقِدون عليه في النّار منَ الأرض، كما نصّ على نزول الماء منَ السّماء؛ فلم يقُل مثلًا: (وأخرج منَ الأرض ما توقِدون عليه في النّار)، كما قال: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ "لِعَدَم دَخْلِ ذلك العُنوانِ في التّمثيل، كما أنّ لعُنوانِ إنزالِ الماءِ منَ السَّماءِ دخلًا فيه"[1].

ما يوقِدون عليه في النّارِ غيرُ داخلٍ ضمْنَ التّمثيلِ الوارِدِ في الآيةِ

دَلالةُ شِبْه الجُملةِ ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ في أثناءِ السّياقِ:

قولُه تعالى: ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ جارٌّ ومجرورٌ، مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: كائنًا ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾، أو هو مُتعلِّقٌ بـ ﴿يُوقِدُونَ﴾، والنّصُّ على النّار مع كوْن الإيقادِ لا يكونُ إلّا بها، هو التّأكيدُ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38][2]، وفيه كذلك "إشعارٌ بالمُبالَغة في الاعتمالِ لِلإذابَةِ"[3]؛ لأنّ الإذابةَ تتطلَّبُ نارًا مُكثّفةً تُصدِرُ حرارةً عاليةً، تتمكَّنُ من إذابة المَعادنِ كالذّهب والفضّة ونحوِهما.

إذابةُ المَعادنِ كالذّهبِ والفضّةِ، تَستدْعي نارًا مَخصوصةً

نُكتةُ تَقْديمِ ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ وتأخيرِ ﴿زَبَدٌ﴾:

قدَّمَ الخبرَ ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ على المبتدأ ﴿زَبَدٌ﴾ للاهتمام به؛ لأنّه مَوضِعُ اعتبارٍ أيضًا ببديع صُنعِ اللّه تعالى، إذ جَعَلَ الزّبدَ يَطفو على أرقّ الأجسامِ، وهو الماءُ، وعلى أغلظِها، وهو المَعدِنُ فهو ناموسٌ

في التّقديمِ تَشويقٌ للمُتأخِّرِ، وترقُّبٌ مع اهتمامٍ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15.
(2) السّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 7/40.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/14.

من نَواميسِ الخِلقَةِ، فبالتّقديم يَقعُ تَشويقُ السّامعِ إلى ترقُّبِ المُؤخَّر، وهو المبتدأ[1].

بَلاغةُ التّشْبيهِ التّمثيلّي في جملةِ ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ﴾:

تمثيلٌ آخرُ لأهْلِ الـحَـضَـرِ، إثْـرَ التّمثيلِ السّابقِ لأهلِ البَدْوِ

وهنا تسوقُ الآيةُ الكريمةُ تمثيلًا آخرَ موجَّهًا لسُكّان القُرى من أهل الحَضرِ، الّذين لم يشاهدوا سيولًا تُساعدُهم على فهم المُرادِ بالمَثَل السّابقِ، كأهل مكّةَ الّذين كان لدَيْهم "صَوّاغونَ... فَقَرَّبَ إليهم تَمثيلَ عدمِ انتِفاعِهم بما انتَفعَ به غَيرُهم، بمثلِ ما يُصهَرُ منَ الذّهب والفضّة في البَواتِقِ، فإنّه يَقذِفُ زبدًا يَنتَفي عنهُ، وهو الخَبَثُ، وهو غيرُ صالحٍ لشيءٍ، في حين صَلاحِ مَعدِنه لاتِّخاذِه حِليَةً أو مَتاعًا"[2]. ووجهُ هذا التّشبيه أيضًا، أنّ هذه المعادنَ في أصلها كالزّبدِ، يشيرُ إلى أنّ ابتداءَ خِلقتِها كذلك، إلّا أنّها صارَت هكذا بالإخلاص؛ ليكونَ أدخلَ في الحكمة، وأظهرَ في كمال القُدرةِ[3].

التّعْبيرُ عنِ الابتغاءِ بالمصدرِ ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾:

مِـن نِـعَـمِ الله عـلى الـنّـاس، تَـسْـخـيرُهُ ما تشتدُّ رغبتُهُم إليه

لفظُ ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ منصوبٌ على المفعول لأجله؛ أي: يوقدون النّارَ على الذّهب والفضّة؛ لأجل الحصولِ على حِليةٍ أو مَتاعٍ، وهو الأظهرُ والأوفقُ للمَقام، أو هو مصدرٌ في مَوضع الحال؛ أي: مُبتَغين حِليةً[4]، وصاحبُ الحال هو ضميرُ الفاعلين في ﴿يُوقِدُونَ﴾. وعبَّرَ بالمصدر ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ للدّلالة على جِدّية الطّلب والاجتهادِ فيه، فمِثلُ الذّهب والفضّة يُبذَلُ لأجلِهما الوُسعُ والطّاقةُ. وأيضًا "لإيضاح المُرادِ منَ الصّلة، ولإدماجِ ما فيه مِن مِنّةِ تَسخيرِ ذلك للنّاس؛ لشدّة رَغبتِهم فيهما"[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/119.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/118.
(3) العلويّ، الطّراز: 1/204.
(4) السّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 7/40.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/120.

سِرُّ تَنْكِير ﴿حِلْيَةٍ﴾:

نكَّرَ لفظَ ﴿حِلْيَةٍ﴾ تحقيرًا لها، نظرًا إلى الشَّغفِ الزّائدِ بها من قِبَل النّاسِ، فضلًا عن كونها مُتنوّعةَ الأشكال والهيئاتِ، بحسب أماكنِ لُبسِها، واستعمالاتِها الأخرى.

شَغفُ النّاس بالمُحقَّرِ منَ الزّينة مَعهودٌ معلومٌ

وَجْهُ العطْفِ بـ ﴿أَوْ﴾:

عَطَفَ بـ ﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾؛ للدّلالة على التّنويع؛ فالذّهبُ والفضّةُ لا يُتّخذان فقط حِليةً للتّزيُّن، ولكنّ بعضُ المُترَفين يتّخذون منها أوانيَ وتُحفًا ونحوَ ذلك.

تَنوّعُ استعمالاتُ الحِليةِ زينةً، وغيرَها

سِرُّ تَنْكِير ﴿مَتَٰعٍ﴾:

سرُّ تنكيرِ ﴿مَتَٰعٍ﴾ هو نفسُه سرُّ تنكيرِ ﴿حِلْيَةٍ﴾، وهو المَهانةُ والتّحقيرُ، مُعاكسةً لغرضِ النّاسِ منهما؛ إذ إنّ أغراضَهم منهما هو التَّنعُّمُ، والتّرفُّعُ والتّمايزُ على النّاس.

تحقيرُ ما يَصرفُ النّاسَ عن شُكرِ ربِّهم منَ النِّعَمِ

إيثارُ لفْظَيْ ﴿حِلْيَةٍ﴾ و﴿مَتَٰعٍ﴾:

ويعودُ إيثارُ لفظَيْ ﴿حِلْيَةٍ﴾ و﴿مَتَٰعٍ﴾؛ لأنّهما أكثرُ ما يُستعمَلُ فيهما الذّهبُ والفضّةُ من قِبَل المُترَفين. وهما مَظنّةُ شَغفِ النّاس زينةً وادّخارًا.

الحِليةُ والمَتاعُ زينةُ المُترَفين، ومُتعةُ المُتنعِّمين

تَنْكِيرُ لفْظِ ﴿زَبَدٌ﴾:

نَكَّرَ لفظَ ﴿زَبَدٌ﴾، ونوَّنَه تحقيرًا وتهاونًا، وهو كذلك؛ لأنّه الخبثُ المفصولُ عنِ الجوهرِ الرّاقي، والغُثاءُ المُضرُّ الّذي لا نفعَ فيه.

ما لا فائدةَ فيه مُحقَّرٌ، لا اعتبارَ له ولا قيمةَ

إيثارُ الوَصْفِ بلَفْظِ ﴿مِّثْلُهُۥ﴾:

آثرَ الوصْفَ بلفظِ ﴿مِّثْلُهُۥ﴾ للدّلالة على المُطابقةِ بين المَثَلين في الدّلالة على الغرَضِ، فالمِثلُ هو الشّبيهُ والنّظيرُ[1].

أرادَ المُطابقةَ بين المَثَلين للإيضاحِ والبيانِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مثل).

عَوْدُ الضّميرِ في لفْظِ ﴿مِّثْلُهُۥ﴾ في السّياقِ:

زَبَدُ الحِلية كزبدِ السّيلِ غُثاءٌ لا نفعَ فيه

يعودُ الضّميرُ في ﴿مِّثْلُهُۥ﴾ إلى الزّبد في قوله تعالى: ﴿زَبَدًا رَّابِيًا﴾؛ أي: أنّ زبدَ الذّهب والفضّةِ مثلُ زبدِ السّيل، كلاهما لا ينفعُ؛ لكونِهما خُبثَ الأشياءِ.

بَلاغةُ التّعريضِ والكنايةِ في جملةِ التّشْبيهِ:

تبشيرُ أهلِ الحقِّ بأنّهم باقونَ، وإنذارُ أهلِ الباطلِ بأنّهم هالِكونَ

إنّ المَثَلين المَذكورَين في الآية، وما يَحملانَه من تشبيهاتٍ ومَجازاتٍ داخلةٍ في جملتَي التّشبيه التّمثيليِّ، والمقصودُ بهما في النّهاية تبشيرُ أهل الحقِّ بأنّهم هُم النّافعون الباقون، وإنذارُ أهلِ الباطل بأنّهم خَبثٌ زائلٌ مَطرودٌ مَتروكٌ، "فصارَ التّشبيهُ تعريضًا وكنايةً عنِ البِشارةِ والنِّذارَةِ، كما دلَّ عليه قولُهُ عَقِبَ ذلك: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾"[1].

بَلاغةُ الفَذْلكةِ في جملةِ الاعتراضِ:

ضَربُ الأمثالِ إبرازٌ للحقِّ، وإعلاءٌ له على الباطل

جُملةُ ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ مُعترِضَةٌ، وهي في الوقت ذاتِه (فَذْلَكةُ) التّمثيلِ ونتيجتُهُ الّتي بيّنَتِ الغرضَ منه وكشفَتْه؛ أي: مِثلَ هذه الحالةِ يكونُ ضَربُ مَثَلٍ للحقِّ والباطلِ[2].

بَلاغةُ التّشْبيهِ في جملةِ ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ﴾:

حذفُ المضافِ (مثل) في الجُملتَين؛ للإنباءِ عنِ التّماثُلِ بين طرفَيِ التّشبيهِ

الكافُ في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ كافُ التّشبيه؛ أي: مِثلُ ذلك الضّربِ البديعِ المُشتمِلِ على نُكتٍ رائقةٍ ﴿يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾؛ أي: يضربُ مثَلَ الحقِّ ومثَلَ الباطل، وحَذَفَ المضافَ (مثل) في المُتعاطِفين؛ للإنباء عن كمال التّماثُل بين المُمثَّل (المُشبَّه)، والمُمثَّل به (المُشبَّه به)، كأنّ المَثَلَ المضروبَ عينُ الحقِّ والباطل[3]. وهذه بلاغةٌ ومبالغةٌ في تصوير التّماهي بين

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/120.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/120.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/124.

المُشبَّه والمُشبَّه به، وكأنّهما شيءٌ واحدٌ، فضلًا عمّا فيه من إيجاز الحذفِ الّذي سوَّغَه ظهورُ القرينة الدّالّةِ عليه[1]، وهي الفعلُ ﴿يَضۡرِبُ﴾؛ فمعناه يُمثِّلُ، يريدُ أنّ الحقَّ مُشابهتُه للسّيل من جهةِ صفائِه وركودِه، وكثرةِ الانتفاع به، وأنّ الباطلَ يشبهُ الزّبدَ في خفّته، وجفافِه، وطيرانِه بهبوب الرّيح، وقلّةِ الجدوى فيه[2].

سِرُّ التّعبيرِ باسمِ الإشارةِ (ذلك) في السّياقِ:

إعـــلاءُ قـــدْرِ التّمثيلِ المذكورِ في الآيـــــة، وتفخيمُ شأنِه

اسمُ الإشارةِ (ذلك) في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾ دالٌّ على البُعدِ، ومقصودٌ به هنا رفعُ شأن هذا المَثَلِ، والدّلالةُ على مدى أهمّيّته في تقرير الموازَنةِ المَقصودةِ بين كلٍّ منَ الحقّ والباطلِ.

التّعْبيرُ عنِ الضّربِ بالمضارعِ ﴿يَضۡرِبُ﴾:

تـجـدُّدُ ضَـرْبِ الأمثالِ وتَكرُّرُه، لـتَـحـقـيـقِ أغراضِها

دلَّ التّعبيرُ بالمضارع هنا، على تجدُّدِ ضربِ الأمثال، لكُلٍّ منَ الحقّ والباطل، ترغيبًا في الأوّل وتنفيرًا منَ الثّاني، وهو أمرٌ مُتكرِّرٌ في الكتاب العزيز وملحوظٌ.

إظهارُ الفاعلِ لفْظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

إظـهـارُ الاسـمِ الـجـلـيـل، مُفادُهُ التّأنيسُ والـتّـشـريـفُ والتّخويفُ

والتّصريحُ بلفْظِ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ هنا إضافةً إلى تشريف المَثيلِ بهذا الإظهار يُحقِّقُ غرضَين آخرَين: أحدُهما: زرعُ المَهابة في قلوب أهلِ الباطل، والآخرُ: بثُّ الطّمأنينةِ والأنسِ في قلوب أهلِ الحقِّ.

وَجْهُ تعريفِ الحقِّ والباطلِ:

صَلاحيةُ ضَرْبِ التّمثيلِ لكُلِّ حالةٍ يوازَنُ فيها بين حقٍّ وباطلٍ

عرَّفَ كلًّا منَ الحقّ والباطلِ بـ (أل) الجنسيّة؛ لأنّ هذا المَثَلَ، وإنْ ضُرِبَ هنا لصورةٍ مُعيّنةٍ، غير أنّه صالحٌ لاستغراق كلِّ أفرادِ كليْهما، فهو كالقانون العامِّ، بحيث يمكنُ استدعاؤُه والاحتكامُ إليه، في كلّ حالةٍ تتمُّ فيها الموازنةُ بين حقٍّ وباطلٍ.

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/489.
(2) العلويّ، الطّراز: 1/204.

عِلّةُ تَقْديمِ الحقِّ على الباطلِ:

التّقديمُ للاهتمامِ، ومُراعاةِ السّياقِ

تقديمُ ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ على ﴿وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾ في قولِه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾؛ لكونِه الأوْلى بالاهتمامِ، فهو النّافعُ الباقي، والباطلُ زاهقٌ مُنتَهٍ، كما أنّ الجملةَ هنا بمثابة التّمهيدِ لإعلانِ نتيجةِ الموازَنةِ عَقِبَ الانتهاءِ مِنَ التّمثيل، وهي النّتيجةُ المَنصوصُ عليها في الآية: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡحِسَابِ﴾، فقد قَدَّمَ فيها أهلَ الحقِّ على أهل الباطلِ.

بَلاغةُ الطِّباقِ بين الحقِّ والباطلِ:

الدّعوةُ إلى مُراجعةِ النّفسِ، فرصةٌ للاهتبالِ، قبلَ انْصِرامِ الآجالِ

في المُقابلةِ والتّضادِّ بين الحقّ والباطل في جملة الفَذْلَكةِ: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾ طباقُ الإيجابُ، وفيه دعوةٌ لأنصارِ الباطلِ لأجلِ مُراجعةِ النّفسِ، فكيفَ بهم حين يرونَ أنفسَهُم مَحْمولين في كفّة الباطلِ، بائسين، يواجهُهم الصّالِحون في كفّة الحقِّ فرحينَ بفضلِ اللّه؟

دَلالةُ (الفاء) في قولِه ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾:

مَرتبةُ البيانِ والتّفصيلِ عَقيبَ مَرتبةِ الإجمالِ

الفاءُ عاطفةٌ لجملةٍ على جملةٍ، حيث عطفَت جملةَ ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾ على جملةِ ﴿فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ﴾، وأفادَت هنا التّعقيبَ والتّفريعَ على التّمثيل؛ لأنّ مَرتبةَ البيانِ والتّفصيلِ عقيبَ مَرتبةِ الإجمالِ[1].

افتتاحُ الجملةِ بـ ﴿فَأَمَّا﴾ في السّياقِ:

التّأكيدُ وتَفْصيلُ المُجمَلِ من فوائدِ الافْتِتاحِ بـ (أمّا)

افتُتِحَتِ الجملةُ بـ ﴿فَأَمَّا﴾ الدّالّةِ على التّفصيل الّذي يعقُبُ الإجمالَ[2]؛ أي: الواردَ في الجملةِ السّابقةِ، ومن فوائد الافتتاحِ بـ (أمّا) أيضًا "التّوكيدُ وصرفُ ذهنِ السّامعِ إلى الكلام؛ لِما فيه من خفيِّ البِشارةِ والنِّذارَةِ، ولأنّه تمامُ التّمثيلِ"[3].

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/489، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/120.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/489.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/120.

سِرُّ التَّناوُبِ في تَقْديم الزّبدِ وتَأْخيره:

الزّبدُ هو المنْظورُ لأعـينِ النّـاسِ، أمّا الجوهرُ فهو النّافعُ الباقي

السّرُّ في البدء بالزّبدِ في البيان في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ﴾، مع أنّه مُتأخِّرٌ في الكلام السّابق؛ أي: في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾؛ لأنّ الزّبدَ هو الظّاهرُ المنظورُ أوّلًا لأعين النّاسِ، أمّا الجوهرُ فهو مُستترٌ خلفَه؛ لأنّه هو الباقي النّافعُ المُستمِرُّ، ولذا أُخِّرَ، أو لأنّه جرَتِ العادةُ في التّقسيم أن يُبدأ بالمُتأخِّر، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: 106]، وهي طريقةٌ فصيحةٌ يُبدأُ في التّقسيم بما ذُكِرَ آخِرًا، اللهمّ إلّا إذا اقتضى المقامُ البدءَ بالسّابق، كما في قولهِ تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: 105 - 108] وكأنّه يبدأُ في التّفصيل بما هو أهَمُّ في الذّكر[1].

عِلّةُ تَعريفِ لفْظِ ﴿ٱلزَّبَدُ﴾ في السّياقِ الكريمِ:

التّعريفُ بـ (أل) العهديّةِ للدّلالةِ عـلى (الـزّبـد) المذكورِ قَبلًا

عرَّفَ ﴿ٱلزَّبَدُ﴾ لينصرفَ إلى الزّبد المذكورِ، فـ (أل) للعهد[2]، والمعهودُ هو الزّبدُ المذكورُ سابقًا في المَثَلَين، باعتبار الاشتراكِ في المعنى العامِّ فيهما، وهو الخَبثُ، والاشتراكِ في الدّلالة أيضًا على عدم النّفعِ.

نُكتةُ تَقْديمِ ﴿ٱلزَّبَدُ﴾ على الفعلِ:

لا يَـلي (أمّـا) التّفصيليّةَ إلّا الأسـمـاءُ دونَ الأفعالِ

تقدَّمَ ﴿ٱلزَّبَدُ﴾ على الفعل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾؛ لِتقدُّم ﴿فَأَمَّا﴾ التّفصيليّةِ المُتضمِّنةِ معنى الشّرطِ عليه؛ فإنّه لا يليها إلّا

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/374، والخفاجيّ، عناية القاضي: 5/232، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/466.

(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/489.

الأسماءُ، ومع إفادتِها التّفصيلَ هي مُتضمِّنةٌ معنى الشّرط، ومُفيدةٌ للتّوكيد والاهتمام، فلو وليها الفعلُ لَتوهَّمَ أنّها فقط الشّرطيّةُ، وأنّ الفعلَ المذكورَ هو فعلُ الشّرط[1]، والحالُ ما قد عرفتَ من كونِها لا يَليها إلّا الاسمُ، ويكونُ مبتدأً، و﴿ٱلزَّبَدُ﴾ بعدَها مبتدأٌ، وخبرُهُ ﴿فَيَذْهَبُ﴾ والجملةُ في محلّ جزمٍ جوابُ الشّرط.

سِرُّ إفرادِ الزّبدِ في قوله ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾:

الاشتراكُ في المعنى عِلّةُ الإفرادِ

السّرُّ في إفراد الزَّبَد، مع كونِهما زبَدَين؛ زبدَ السّيل وزبدَ ما يوقدون عليه، هو "اشتراكُهما في مُطلَق الزّبديّةِ، فهما واحدٌ باعتبارِ القَدْرِ المُشترَكِ"[2].

دَلالةُ الفاءِ الثّانيةِ في قوله ﴿فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾:

أفادَتِ الفاءُ التّفصيلَ، وهو مُفيدٌ في الإبانةِ

الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ رابطةٌ لجواب شرطِ ﴿فَأَمَّا﴾، فهي شرطيّةٌ مع إفادة التّفصيلِ.

التّعْبيرُ عنِ الذّهابِ بالمضارعِ ﴿فَيَذْهَبُ﴾:

لا بقاءَ طويلًا للزّبدِ؛ لانْعِدامِ نفْعِه

دلَّ التّعبيرُ بالمضارع في قوله تعالى: ﴿فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ على الاستمرار والتَّجدُّدِ، فحيثما وُجِدَ الزَّبدُ فإنّه يَذهبُ.

إيثارُ لفْظِ ﴿جُفَآءً﴾ على غيرِها في السّياقِ:

لا يَغُرَّنَّكَ انتفاخُ الباطل وبهرجتُه، فإنّه زاهقٌ مُتلاشٍ

الجُفاءُ: هو الطّريحُ المَرمي، الّذي يُلقيه السّائلُ ويقذفُ به، ليبقى الجوهرُ – ماءً كان أم ذهبًا ونحوَه – صافيًا خاليًا منَ الخبثِ والأكدارِ. وفي التّعبير به تعريضٌ بالمُشركين[3]، ووعيدٌ لهم بأنّهم وشِركَهُم سيُطرحون كما يَطرحُ السّيلُ زبدَه، فيَذهبُ جُفاءً؛ لأنّ سنّةَ اللّه قد جرَت ألّا يبقى إلّا النّافعُ، وهو الحقُّ، وأمّا الباطلُ وإنِ انتفخَ وظهرَ، فإلى حين.

(1) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 525.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/124.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.

نُكتةُ العطْفِ بالواوِ في سياقِ الآيةِ:

ونُكتةُ العطف بالواو في جملة ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ على جملةِ ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾، لكونهِ تمامَ التّفصيل: أمّا كذا، وأمّا كذا.

وَجْـهُ العطْفِ تمامُ التّفصيلِ، وهو منَ البيانِ الأصيلِ

إيثارُ ﴿مَا﴾ الموصولةِ في السياقِ:

أوثِرت ﴿مَا﴾ الموصولةُ لدلالتِها على الاختصار والجمعِ، فقد شملَت كلَّ ما ينفعُ، وهو كثيرٌ جدًّا وعصيٌّ على الحصْرِ، وقد جُمِعَ كلُّهُ في دلالة ﴿مَا﴾.

التَّعبيرُ بـ(ما) الموصولةِ أحصَرُ وأجْمَعُ

إيثارُ التَّعبيرِ عنِ النّفعِ، وعنِ الماءِ بالمضارعِ:

عبَّرَ عنِ النّفع بصيغةِ المضارع ﴿مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾؛ لتجدُّدِه واستمرارِه، "وعَبَّرَ به عنِ الماءِ، فقال: بـ ﴿مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾؛ أي: الماءِ الماكِثِ في الأرض"؛ للإيماء إلى وجهِ بناءِ الخبرِ، وهو البقاءُ في الأرض، وتَعريضًا للمشركين بأنْ يَعرِضوا أحوالَهم على مَضمونِ هذه الصِّلةِ؛ ليعلَموا أنّهُم ليسوا (ما يَنفعُ النّاسَ)، وهذه الصِّلةُ موازِنَةٌ للوَصْفِ في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء: 105][1].

نفعُ النّاسِ عِلّةُ بقاءِ الأشياءِ، وعدمِ انْدِثارِها

إيثارُ لَفْظِ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ على (الخلْقِ):

أوثِرَ لفظُ النّاس على لفظ الخَلْقِ، مع كونه أعمَّ، والنّفعُ بالماء حاصلٌ لكلّ مَن يعيشُ عليه من حيواناتٍ وطيورٍ ونباتٍ وكثيرٍ منَ الكائنات الحيّة؛ لكون المَثَلِ مَضروبًا للنّاس، وليس لبقيّة الخَلْقِ، ولأنّهُم هُمُ المَقصودون بالتّقسيم والتّفصيلِ في المَثَل، فمِنهُم أهلُ الحقّ، ومنهم أهلُ الباطل.

المَثَلُ مضروبٌ للنّاسِ، لا لكلِّ المَخلوقاتِ

معنَى الفاءِ في قوله ﴿فَيَمْكُثُ﴾:

الفاءُ واقعةٌ في جواب شرطِ ﴿وَأَمَّا﴾، القائمةِ مقامَ أداةِ الشّرط وفعله، إذ هي بمعنى: مهما يكنْ من شيءٍ فكذا، كما يرى سيبَوَيْه[2].

الفاءُ بمعنَى مهما يَكُنْ من شيءٍ، وهي تَعرضُ المعنَى الشّرطيَّ بإيجازٍ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.
(2) سيبويه، الكتاب: 4/235.

إيثارُ لَفْظِ المكوثِ في السّياقِ المُدرَجِ في الآيةِ:

الماءُ يَستقرُّ في الأرضِ؛ لينتفعَ به

آثرَ التّعبيرَ بـ ﴿فَيَمْكُثُ﴾؛ لأنّ المُكثَ يدلُّ على الاستقرار والثّبات بالمكان زمنًا مع ترقُّبٍ وانتظارٍ[1]، وهذا الزّمنُ قد يطولُ وقد يقصرُ، لكنّ السّياقَ هنا دالٌّ على أنّ المُرادَ بالمُكثِ المدّةُ الطّويلةُ الّتي قد لا تنتهي بذهاب الماءِ في عيون الأرضِ وعروقِها، "فالمُرادُ بالمُكث في الأرض، ما هو أعمُّ منَ المُكثِ في نفسِها، ومنَ البقاءِ في أيدي المُتَقلِّبينَ فيها"[2].

ولفظُ المُكثِ أكثرُ التّعابير مُلاءمةً للسّياق؛ لكوْنِ الماءِ يَستقرُّ في الأرض لينتفعَ به، ثمّ يواصِلُ دورتَه المعروفةَ، ليعودَ إليها من جديدٍ مرّةً أخرى، وهكذا دواليكَ، وهذا سرُّ التّعبيرِ عنه بالمضارع.

دَلالةُ التّعريفِ بـ (ال) للّفظِ ﴿ٱلْأَرْضِ﴾:

تعريفُ الأرضِ لإبرازِ دَوْرِها في المَثَلِ المَسوقِ في الآيةِ

تعريفُ لفظِ ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للاعتناء بذكرها مُعرَّفةً في مُقابل ذكرِ السّماءِ في بداية الآية: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، إذ بهذا التّقابُلِ يحصلُ التّكاملُ، فما يُنزِلُه اللّه منَ السّماء لينفعَ النّاسَ، يَمكثُ بعدَ ذلك في الأرض للتَّمكُّنِ منَ الانتفاعِ به، مع استمرارِه في بقيّة الأجيالِ عبرَ الدّورةِ المَعروفةِ للماء منَ التَّبخُّرِ والتَّجمُّعِ في السّحب، ثمّ النّزولِ ثانيةً إلى الأرض.

فنُّ التّفْصيلِ المتّصِلِ، وتقسيمُ اللّفِّ والنّشر، والتّنكيتُ:

في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فنونٌ من القولِ، وأسرارٌ من البلاغة، تحريرُها في الآتي:

أوّلًا: فنُّ التّفصيل المُتّصِلِ الّذي يعقُبُ الإجمالَ:

ما يَنْفعُ النّاسَ هو الّذي يبقَى في الأرضِ ويَرسو

فصَّلَ بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ

(1) الرّاغب، المفردات، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (مكث).
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/125.

﴿فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ما أجملَه سَلفًا مِن كونِ السّيلِ يحملُ معه الزّبَدَ، وكذا الذّهبُ والفضّةُ الموقَدُ عليهما النّارُ، يخرجُ منهما الزّبَدُ. بعد ذلك جاء التّفصيلُ هنا ببيان أنّ الزّبدَ في كليْهما لا يبقى، وإنّما يبقَى ما ينفعُ النّاسَ، وهو الماءُ والجوهرُ الصّافيان، وهذا تفصيلٌ مُتّصلٌ يعقُبُه إجمالٌ[1].

ثانيًا: الجمْعُ والتّقسيمُ مع الجمْعِ:

كـلُّ مـا لا نفعَ فـيـه، يـذهـبُ جُفاءً، وكـلُّ ما يُنتفعُ به يَمكثُ

فقد "جَمَعَ أوّلًا الماءَ والفِلزَّ في حُكم كونِهما جامعَين لمعنًى ما ينتفعُ به النّاسُ، ولِما لا نفعَ فيه، فإنزالُ الماء على القَدرِ المُحتاجِ إليه خالصٌ للنّفع، وحميلُهُ - الّذي هو زَبدُ السّيل - لا نفعَ فيه، وكذا الفِلزُّ: ما يُتّخذُ منه الحُلي والأواني هو المُنتَفَعُ به، وخبثُه الّذي هو زبدُهُ ممّا لا نفعَ فيه، ثمّ فصلَ ثانيًا حُكمَ كُلٍّ مِنَ اللّذَيْن لا نفعَ فيهما على طريق الجمعِ بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾ إلى آخرِه؛ أي: كلُّ ما لا نفعَ فيه من زبدِ الماءِ، وزبدِ الفِلزِّ يذهبُ جُفاءً، وكلُّ مِنَ المُنتفَعِ بهما - وهما الماءُ المُنزَلُ بقَدرٍ، والفِلزُّ المُتّخذُ منه الحُلي والمتاعُ - يمكثُ في الأرض"[2].

ثالثًا: اللّفُّ والنّشرُ المشوَّشُ:

بـدأ بـالأهـمِّ في هذا المَقامِ، وهو إبطالُ الباطلِ

ذلك أنّ الآيةَ لمّا نبَّهَت على عُلوّ هذا المثلِ بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾، شرعَ في شرحِه، فبدأ بما هو الأهمُّ في هذا المَقام، وهو إبطالُ الباطلِ الّذي أضلَّهم، ومضَى في تقسيمِه على طريق النّشرِ المُشَوَّشِ[3]؛ أي: غيرِ المُرتَّبِ، حيث فصّلَ أوّلًا ما يتّصلُ بالثّاني، فقال: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾، ثمّ رَجَعَ وفصَّلَ ثانيًا ما يتّصلُ بالأوّل، فقال: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/489.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/495.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/318، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 5/113.

رابعًا: بَلاغةُ التَّنْكيتِ في السّياقِ الحكيمِ:

وجْـهُ النّـفعِ في المـاء أظـهـرُ؛ لـعـدمِ إمـكـانِ الاستغناءِ عنه؛ بخلافِ الذّهبِ

يَظهرُ هذا في إيثار الآيةِ عدمَ ذكْرِ وجْه الشّبهِ مع الذّهب والفضّة وزبدِهما، وذكْرَهُ مع الماءِ وزبدِه، وذلك بقرينةِ قوله تعالى: ﴿فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، فهذا لاشكَّ مقصودٌ به الماءُ، وذلك لوجود نُكتةٍ في المذكور ظاهرةٍ، وهي أنّ وجهَ النّفع في الماء أظهرُ؛ لعدم إمكان الاستغناءِ عنه من جميع النّاس؛ بخلاف الذّهب. وكذلك أيضًا مقابلُه وهو زبدُه، فهو أظهرُ في التّمثيل من زبدِ الذّهبِ، من حيثُ إنّ زبدَ الماء يُرى للجميع، بخلاف زبدِ الذّهب والفضّة، فقد لا يَطلّعُ عليه إلّا الصُّنّاعُ، ولَفتَ ابنُ عاشور إلى نكتةٍ أخرى وهي الاستغناءُ؛[1] ولعلّه يعني به الاستغناءَ بالمذكورِ اكتفاءً، لتحقيقِ غرضِ الإيجازِ.

بَلاغةُ التّشْبيهِ في قولِه ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّـهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾:

رِفعةُ شأنِ المَثَلِ المَـضـروبِ في الآيــة، وسـائـرِ أمثالِ القرآنِ

المُشارُ إليه في اسم الإشارةِ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ هو المَثَلُ الواردُ في أوّل الآيةِ ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ أي: مَثَلُ ذلك الضّربِ البَديعِ ﴿يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾، وهو المَقصودُ بهذا التّذْييل؛[2] أي: مَقصودٌ به بيانُ رِفعةِ شأنِ المَثَلِ المَضروبِ المُستهَلِّ، بقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾.

سِرُّ إيثارِ التّعبيرِ باسمِ الإشارةِ (ذلك):

القيمَةُ العاليةُ لأمثالِ القرآنِ في تَصويرِ مُراداتِه

عبَّرَ باسمِ الإشارةِ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ تنويهًا بشأن المَثَلِ المَضروبِ، ولَفتًا إلى قيمة التّمثيلِ، وبيانًا لحِكمتِه، وما يحملُهُ مِنَ العِبرِ والمَواعظِ[3] والحُججِ المُقنِعةِ؛ لأنّه يَحتكِمُ في التّمثيل والتّصويرِ إلى أشياءَ مَلموسةٍ، يراها النّاسُ ويُعايشونَها ويعلمونَها، ويَقفونَ على نتائجِها.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.

نُكتةُ تَكرارِ جملةِ ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ﴾:

التّكرارُ بغرَضِ التّفخيمِ والتّأكيدِ، له أثرٌ في الدّلالةِ مُفيدٌ

تكرّرَت جملةُ ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ﴾ مرّتين في الآية، والتّكرارُ بجانب كونِ الجملةِ الثّانيةِ مُؤكِّدةً للجملة الأولى فيه دلالةٌ على "تفخيمِ شأنِ التّمثيلِ"[1] المَضروبِ في الآية.

بَلاغةُ فَصْلِ الجملةِ بالاسْتِئنافِ الابتدائيِّ:

علاقةُ العُمومِ والخصوصِ بين الجُملتَين، هي عِلّةُ الفصْلِ

بينَ قولِه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ والجملةِ السّابقة: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾، (كمالُ اتّصالٍ)، وهو مُسوِّغُ الفصلِ هنا؛ لأنّها مُؤكِّدةٌ لها؛ إمّا باعتبار ابْتِناءِ هذا على التَّمثيل الأوّلِ، وإمّا بجَعْلِ ذلك إشارةً إليهما[2] ويُزادُ على هذا أنّ العلاقةَ بين الجُملتَين هي علاقةُ العُموم والخصوص، فلفظُ الأمثال لفظٌ عامٌّ؛ لكونِه جمعًا مُعرَّفًا بالألف واللّام، وعليه فالجملةُ الثّانيةُ "أعمُّ من جملة ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾ لدلالتِها على صِنفٍ مِنَ المَثَلِ دونَ جميعِ أصنافِه، فَلَمّا أُعقِبَ بمَثَلٍ آخرَ وهو ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ﴾، جيءَ بالتّنبيه إلى الفائدة العامّةِ من ضربِ الأمثالِ. وحَصَلَ أيضًا تَوكيدُ جملةِ ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ﴾؛ لأنّ العامَّ يَندَرجُ فيه الخاصُّ"[3].

سِرُّ النّصِّ على لفْظِ ﴿ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ في السّياقِ:

إظْهارُ كمالِ اللُّطْفِ بضرْبِ الأمثالِ للنّاس، لعلّهم يَهتدون

في النّصِّ على ﴿ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ دلالةٌ على إظهارِ كمالِ اللّطفِ الإلهيِّ، والعنايةِ بالنّاس وإرشادِهم حرصًا على هدايتِهم[4]، وهذا هدفٌ مُهمٌّ لوقوعِ التّمثيلِ في القرآن الكريم، في كلّ بابٍ يليقُ به؛ لأنّه بالأمثال تتّضحُ المُشتَبِهاتُ، وتتحقّقُ المُتَخَيّلاتُ[5].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/15.
(5) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/490.

نُكتةُ تعريفِ (ال) للّفظِ ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾:

من صيغِ العُمومِ الجمعُ المُعرَّفُ بالألفِ واللّامِ

تعريفُ ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ بالألف واللّام لإفادة العُموم[1]، فالجمعُ المُعرَّفُ بالألف واللّام أحدُ صيغِ العُموم، وهو يُناسِبُ سَعةَ الأمثال وتنوُّعَها.

التَّعْبيرُ عنِ ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ بالجمْعِ:

شُمولُ والعُمومُ سِرُّ جمْعِ اللّفظِ الكريمِ

جَمَعَ لفظَ ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ مع أنّ المذكورَ في الآية مَثَلان فقط، قصْدًا إلى بقيّة الأمثالِ المَذكورةِ في السّورة وفي غيرِها أيضًا، فاللّفظُ عامٌّ كما مضى، وهو يشيرُ إلى أهمّيّة ضربِ الأمثالِ في كلِّ مَوضِعٍ تصلحُ له في إظهار كمالِ العنايةِ بالنّاس، والحرْصِ على صلاحِهم وهِدايتِهم.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيّةُ:

(يوقدون) و(يُشعلون) و(يُضرِمون):

الإيقادُ للفعل، والإشعالُ لِما انتشرَت نارُه، والإضرامُ لسرعة الإشعالِ

يوقدون: الوَقدُ: ما ترى من لَهَبِ النّار[2] والوُقودُ، هو الحَطبُ، وكلُّ ما أوقِدَ بِهِ فهو وقودٌ[3] ويَضرمون: الضّرمُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على حَرارةٍ والتِهابٍ. من ذلك الضِّرامُ مِنَ الحَطبِ: الّذي يَلتهِبُ بسرعةٍ[4].

ويُشعلون: الشَّعلُ: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على انتِشارٍ وتفرُّقٍ في الشّيءِ الواحدِ من جوانبه. يُقالُ أشعَلتُ النّارَ في الحَطبِ، واشتَعَلَتِ النّارُ. واشتَعَلَ الشّيبُ. قال اللّه ﷻ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4]. والشَّعيلَةُ: الفَتيلةُ إذا كانَت مُشتَعِلَةً، وقيلَ: بَياضٌ يَشتَعِلُ، قال تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4] تشبيهًا بالاشتِعالِ من حيثُ اللّونُ[5].

وبعدَ هذا العرضِ نستطيعُ تلمُّسَ الفروق بين ثلاثتِها، وهي دقيقةٌ جدًّا؛ لأنّ التّقارُبَ الدّلاليَّ بينَها وثيقٌ للغاية على هذا النّحو:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/121.
(2) الخليل، العين: (وقد).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (وقد).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (ضرم).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (شعل).

يوقدون: يدلُّ على الفعل نفسِه، ويشيرُ إلى استعمالِه تعبيرًا عن نفس الفعلِ بلا زيادةِ معنًى عليه، قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يس: 80]، والوقودُ يكون بحطبٍ وبغيرِ حَطبٍ، فكلُّ ما يتمُّ به الإيقادُ داخلٌ فيه، ولذلك استعملَه القرآنُ مع الإيقادِ على المَعادن في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾، وهي تحتاجُ إلى نارٍ ثقيلةٍ ومُستمرّةِ التَّوقُّدِ، وهو ما لا يكفي فيه الحطبُ وحدَه، بل يحتاجُ إلى موادَّ أخرى تدومُ وتطولُ، فالحدّادون مثلًا رأيناهُم قديمًا يَستعملون نوى التّمر؛ لأنّه أبقى وأدومُ، كما استعملَه القرآنُ أيضًا في الإيقاد على الطّين في قوله تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: 38]، والإيقادُ على الطّين مِثلُ سابقِه يحتاجُ إلى موادَّ أخرى أشدَّ منَ الحطب وأثقلَ، ليطولَ بقاؤه مُتوقِّدًا، ليتمَّ تصلُّبُ اللّبِن، فيقسو، ويكونَ أقوى تحمُّلًا.

وأمّا الإشعالُ فيُطلَقُ على النّار المُنتشرَةِ المُتشعِّبةِ، وهو يختلفُ عنِ الإيقاد الّذي يُطلَقُ على النّار المُجتمِعةِ، لتكونَ أشدَّ حرارةً، ولذا استعملَ القرآنُ لفظَ الاشتعال مجازًا في انتشار الشّيبِ في الرّأس في قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4]، وكأنّ الاشتعالَ يكونُ بموادَّ خفيفةٍ، كالحطبِ وما دونَه، كسيقان النّباتِ اليبسةِ، فإنّها لِخفَّتِها تنتشرُ نارُها وتتطايرُ. وأمّا الإضرامُ فيكونُ بالحطب سريعِ الاشتعال، وكأنّه لا يُقالُ: أُضرِمَتِ النّارُ في كذا، إلّا مصحوبًا بالسّرعة في الفعل لسرعة الوصولِ إلى الغرض. ومِن هنا فإنّ لفظَ الإيقاد أنسبُ لسياق الآية؛ لدخولِ كُلِّ ما يَتمُّ به الإيقادُ فيه، ولذلك استعملَه القرآنُ مع الإيقاد على المَعادن في الآية.

الابْتِغاءُ والطّلبُ:

كـلُّ ابـتِـغـاءٍ طـلـبٌ، ولـيسَ كلُّ طلبٍ ابْتِغاءً

في المُعجم اللّغويِّ، يُعرَفُ كلٌّ منهما بما يُعرَفُ به الآخرُ؛ وذلك لتقاربِهما الدّلاليِّ الشّديدِ، قال ابنُ فارس في بيان معنى الطّلب:

"الطّاءُ واللّامُ والباءُ أصلٌ واحدٌ يدُلُّ على ابتِغاءِ الشَّيءِ"[1] وكذلك في بيان معنى الابتغاءِ قيلَ: هو الطّلبُ. يُقال: "بَغَى الشّيءَ يبغيه: طلبَه"[2] لكن يُفرَّقُ بينَهما بأنّ الابتغاءَ هو نوعٌ مخصوصٌ منَ الطّلب، فهو الطّلبُ الّذي بُذِلَ في سبيل تحصيلِه جهدٌ مُميَّزٌ، وليس كذلك كلُّ طلبٍ"؛ فالابتغاءُ افتِعالٌ منَ البغي.

وقد غلبَ اختصاصُ هذه الكلمة للدّلالة على الاجتهاد في الطّلب، سواء كان الطّلبُ مَحمودًا أم مذمومًا. ثمّ إنّه يُحمَدُ بحمدِه ويُذَمُّ بذمِّه؛ أي: أنّ الطّلبَ متى كان لشيءٍ مَحمودٍ فالابتغاءُ فيه محمودٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا ٢٨﴾ [الإسراء: 28]، ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 265]، ومنه أيضًا الآية الّتي معنا: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ﴾ [الرّعد: 22]، ومتى كانَ الطّلبُ مذمومًا كانَ الابتغاءُ فيه مذمومًا، كما في قوله سبحانه: ﴿لَقَدِ ٱبۡتَغَوُاْ ٱلۡفِتۡنَةَ مِن قَبۡلُ﴾ [التّوبة: 48][3].

وعلى هذا يكونُ بين الطّلبِ والابتغاءِ عُمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ، فكلُّ ابتغاءٍ طلبٌ، وليسَ كلُّ طلبٍ ابتغاءً. وعليه يكونُ اختيارُ لفظ الابتغاءِ أنسبَ للسّياق بوصْفِ الحِلية والمَتاعِ ممّا يُطلَبُ، ويُبذَلُ في سبيل تحصيلِه جهدٌ مُميَّزٌ.

المكوث والبقاء:

كلُّ مُكثٍ بقاءٌ، وليسَ كلُّ بقاءٍ مُكثًا

المُكثُ يدلُّ على الاستقرار والثّباتِ بالمكان زمنًا، مع ترقُّبٍ وانتظارٍ[4] وهذا الزّمنُ قد يَطولُ وهو المعنى المناسبُ لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، وقد يَقصرُ كما في قوله

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (طلب).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بغو).
(3) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (بغي).
(4) الرّاغب، المفردات، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (مكث).

تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النّمل: 22]، وقد يكونُ على الدّوام كما في قوله سبحانه: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ٧٧﴾ [الزّخرف: 77].

وأمّا البَقاءُ فهو ثباتُ الشّيءِ على حالهِ الأولى، والبقاءُ المُطلَقُ هو للّه وحدَه[1]، وهو أيضًا يطولُ ويقصرُ، وفي طولهِ قد يمتدُّ إلى معنى الدّوام[2]، وعليه يكونُ هنالك اشتراكٌ في أصل المعنى بين المُكثِ من حيثُ معناه الثّباتُ والاستقرار بالمكان، والبقاءِ؛ أي: في المكان، وهو الثّباتُ فيه كذلك، وكلاهما يشتركان كذلك في طولِ الزّمن أو قصرِه، غير أنّ المُكثَ ينفردُ بمعنى التَّرقُّبِ والانتظارِ. ومِن ثَمّ يكونُ بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ، فكلُّ مُكثٍ بقاءٌ، وليسَ كلُّ بقاءٍ مُكثًا. ومعنى التّرقُّبِ والانتظارِ المُصاحبَين للاستقرار في الأرضِ يناسبُ اختيارَ لفْظِ المُكثِ، لِما ينفعُ فيها.

(1) الرّاغب، المفردات: (بقي).
(2) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (بقي).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 24 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-21-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 24 : المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-21-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1718375 بتاريخ 2024/02/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»